واقع المصارف العراقية في ظل المنافسة الاجنبية

باسم عبد الهادي حسن

本日の動き
10857. 20
+19

من المتوقع ان تكون المصارف الاجنبية التي تم اختيارها من قبل البنك المركزي العراقي قد حصلت على التراخيص اللازمة للعمل في العراق وذلك في منتصف شهر آذار الجاري وفق ما اعلنه الدكتور سنان الشبيبي محافظ البنك المركزي في وقت سابق من هذا العام. وهذا يأتي كخطوة بإتجاه التحولات الاقتصادية التحررية وتفعيل قوى السوق فضلاً عن اهمية استخدام الممارسات المصرفية الحديثة ولا سيما من خلال المعرفة الفنية لتقديم افضل الخدمات المصرفية. وفي الوقت نفسه فإن هذا يعني (للمصارف العراقية) بداية لمرحلة جديدة من المنافسة في تقديم الخدمات المصرفية، فهل هي قادرة على دخول تلك المنافسة؟ وما الاجراءات التي اتخذتها المصارف استعداداً لذلك؟.

تحدث السيد زهير عبد العزيز الحافظ المدير التنفيذي لقطاع عمليات الفروع في مصرف الشرق الاوسط العراقي للاستثمار عن استعدادات هذا المصرف للمرحلة المقبلة قائلاً: لقد تم توقيع اتفاقيات مصرفية مع عدد من المصارف العربية والاجنبية العاملة خارج العراق (الاردن، لبنان) لتكون همزة وصل بيننا وبقية المصارف في جميع انحاء العالم لأغراض الاعتمادات والحوالات فضلاً عن الاشتراك في شركة (الفيزا) التي ستوفر لنا تنفيذ جميع الحوالات بأسرع وقت.

كما اكد السيد زهير عبد العزيز عن نية المصرف لإصدار بطاقات الإئتمان التي ستستعمل داخل وخارج العراق مما سيقلل من الاعتماد على النقد ومخاطر حمله.

ومن جانبه اكد السيد عدنان الجبوري نائب المدير المفوض في مصرف الشرق الاوسط في معرض اجابته عن قدرة المصارف العراقية في مواجهة المنافسة الاجنبية على ان المصارف العراقية ينقصها حالياً الاجهزة المتطورة وانظمة الاتصالات السريعة التي تؤمن اجراء العمليات المصرفية، ومتى ما توفر لها ذلك للمنافسة. واضاف "ان المصارف الاهلية محددة بتعليمات وقوانين، نعتقد انها تعرقل مسيرة هذه المصارف وبالتالي تعيق عملية الدخول في السوق المفتوح، وان عملية الانفتاح لا تتم ما لم تصدر التعديلات والتي من اهمها قانون تسجيل الشركات".

ويؤكد الاستاذ سعدون كبة المدير المفوض للمصرف التجاري العراقي ان الاندماج المصرفي من الممكن ان يكون احد الوسائل المهمة لمواجهة المنافسة الاجنبية القادمة. وان هذه الوسيلة تستخدم حتى بين بعض الشركات العملاقة ويرى "ان ذلك من الممكن ان يطبق في العراق".

لقد تم قبول طلبات ثلاثة مصارف هي الشركة المصرفية هونغ كونغ شنكهاي ongKong Shanghai Banking Crop والبنك الوطني الكويتي ationnal Bank Of Kuwait ومصرف ستاندرد جارترد Standard Chartered Bank من بين خمسة عشر طلباً قدمت الى البنك المركزي العراقي وهي تضم مجموعة من المصارف العربية الثلاثة اعمالها في العراق في موعد اقصاه 31/ كانون الاول من هذا العام، فيما ستبقى الطلبات الاخرى قيد الدراسة ليتم اختيار ثلاثة منها في موعد غير محدد حتى نهاية عام 2005.

وفي سياق تطور الجهاز المصرفي في العراق فإن المصارف الاجنبية تعود للعمل بعد غياب دام اربعة عقود اثر صدور قانون التأميم رقم 100 لسنة 1964 والذي نص على نقل ملكية كل المصارف الخاصة الى الدولة بما فيها عشرة فروع لمصارف اجنبية كانت تعمل في العراق في حينها. الامر الذي ترتب عليه اجراءات دمج للمصارف المؤممة نجم عنها اربع مجموعات مصرفية هي مجموعة بنك بغداد- مجموعة بنك الاعتماد- مجموعة البنك التجاري العراقي ومجموعة بنك الرشيد. وقد استمرت عمليات الدمج بين المجموعات المصرفية حتى عام 1974 الذي شهد آخر تلك العمليات حيث دمج المصرف التجاري بمصرف الرافدين لتصبح عملية الصيرفة التجارية حكراً بمصرف واحد وحتى عام 1988 الذي تم فيه تأسيس مصرف تجاري حكومي جديد هو مصرف الرشيد. وفي مرحلة لاحقة فقد شهد عقد التسعينيات عودة المصارف الخاصة العراقية للعمل المصرفي من خلال سبعة عشر مصرفاً خاصاً تم افتتاحها بالتتابع خلال ذلك العقد بعد صدور القانون رقم 12 لعام 1992 الذي سمح لها بذلك، حيث مارست اعمال الصيرفة التجارية حتى اوائل عام 1994 ومن ثم اصبحت كل المصارف (الحكومية والخاصة) تستطيع ان تمارس بعض اعمال ما يسمى بالصيرفة الشاملة بعد صدور قرار مجلس ادارة البنك المركزي العراقي الخاص بذلك. وبناءاً عليه فقد اصبحت المصارف التجارية قادرة على منح القروض الطويلة والقصيرة الاجل التي كانت حكراً على المصارف الاستثمارية (المتخصصة). وفي الوقت نفسه فإن المصارف المتخصصة اصبحت تستطيع ان تمنح التسهيلات الإئتمانية (السحب على الكشوف، خطابات الضمان، خصم الكمبيالة) الى جانب منح القروض.

واليوم فإن هيكل الجهاز المصرفي العراقي يتكون من ثلاثة وعشرين مصرفاً ستاً منها مصارف حكومية يقارب عدد فروعها خمسمائة فرع فيما بلغ عدد المصارف الخاصة سبعة عشر مصرفاً يقارب عدد فروعها مائة وخمسة وعشرين فرعاً، يتركز معظمها (الفروع الحكومية والخاصة) في العاصمة بغداد. ومن المعروف ان مصرف الرافدين يعد من اقدم واكبر المصارف العراقية من حيث عدد العاملين واجمالي الموجودات واجمالي الودائع. يليه في ذلك مصرف الرشيد وهو مصرف حكومي ايضاً. فيما يعد مصرف الشرق الاوسط الاكبر من بين المصارف الخاصة من حيث عدد العاملين واجمالي الموجودات واجمالي الودائع يليه مصرف بغداد ومن ثم المصرف التجاري العراقي.

وتخضع كل المصارف العراقية لسلطة البنك المركزي العراقي الذي يراقب عملها وينظمه وهو يعمل بإستمرار على تهيئة كل السبل الكفيلة بتطوير عمل المصارف. وقد اصدر في بداية هذا العام قانون المصارف العراقية الجديد الذي اعد بشكل يتوافق مع متطلبات المرحلة القادمة. ومن اجل تعزيز قدرة المصارف العراقية فقد حتم القانون اعلاه على المصارف المحلية ترتيب اوضاعها المالية خلال مدة لا تتجاوز السنتين ومن بينها زيادة رأسمالها بما لا يقل عن خمسة ملايين دولار. لذا فقد بدأت معظم المصارف ببيع اسهم جديدة بسعر السوق لتحقيق ذلك الطلب.

ان مبدأ الشفافية والوضوح في عمل المصارف العراقية ربما يكون اهم متطلبات المرحلة المقبلة فضلاً عن اهمية اساليب الصيرفة الالكترونية الحديثة ولا سيما اذا علمنا ان المصارف الاجنبية التي ستعمل في العراق تتمتع بميزة عالية في هذا المجال.

المؤسسة العربية لضمان الاستثمار بدأت عملها في العراق

أنشئت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار كمؤسسة عربية إقليمية لغرض تيسير تدفق الاستثمارات وحركة التجارة بين الدول العربية عن طريق توفير خدمات ضمان الاستثمار وضمان إئتمان الصادرات والترويج لغرض الاستثمار والتجارة العربية والبينية.

وقد حرصت المؤسسة العربية لضمان الاستثمار على أن تكون في صدارة الأطراف العربية والإقليمية والدولية ومؤسسات القطاع الخاص ومجتمع الأعمال والهيئات غير الحكومية التي تسعى للمساهمة في جهود إعمار العراق كي تتوافر له عوامل النجاح لعبور المرحلة الانتقالية التي يمر بها إلى دواليب النمو والازدهار الاقتصادي.

تعمل المؤسسة على تحقيق هدفين رئيسين: الأول توفير خدمات الضمان ضد المخاطر غير التجارية بالنسبة للاستثمارات العربية البينية وضد المخاطر التجارية وغير التجارية بالنسبة لإئتمان الصادرات للدول العربية.

أما الهدف الثاني فيتمثل في ترقية الوعي الاستثماري وتقديم خدمات ترويج الاستثمار وتنمية الموارد البشرية.

وللوصول إلى تحقيق هذه الأهداف عمدت المؤسسة إلى تطوير نظام متكامل لضمان الاستثمار وإئتمان الصادرات، يقدم مجموعة عريضة من الخدمات المتخصصة لرجال الأعمال والمستثمرين والمقاولين والممولين العرب مع وضع معايير محددة لأهلية الضمان وتبني إجراءات مبسطة وإقرار نظام عملي للرسوم والتعويضات.

ومن جهة أخرى تصدر المؤسسة مسحاً سنوياً حول مناخ الاستثمار في الدول العربية ونشرة فصلية بعنوان ضمان الاستثمار وسلسلة من الخلاصات والدراسات المتخصصة.

توفر هذه الضمانات الوقاية للمصدرين في الأسواق العربية بما تتيحه لهم من إمكانية منح عملائهم تسهيلات في السداد وشروط دفع ميسرة وبضمان المؤسسة يمكن للمصدرين من الحصول على تمويل أيسر من المصارف بمجرد إتمام عملية الشحن ودون انتظار لتاريخ استحقاق دفع قيمة البضاعة.

استطلاع

برغم الاختناقات المرورية
الشركة العامة للسيارات تعد بطرح سيارات مختلفة الأنواع

إعداد/ نصير كاظم

يئن الشارع العراقي من الاختناقات المرورية التي تعطل الأعمال وتذهب الزمان هدراً بلا فائدة بينما يعمل الناس في كل الدنيا على استثمار الزمن لصالحهم ولتطوير أوطانهم ورفع مستواهم المعاشي.

(المدى) ناقشت مع عدد من المعنيين والمختصين ظاهرة الاختناقات المرورية وضرورة ترحيل أو تسقيط السيارات القديمة الملوثة للبيئة والمعطلة للسير والعاملة بنظام الأجرة وتعويض أصحابها من قبل الدولة.. وجاءت الردود والآراء متباينة ولكنها في كل الأحوال بعيدة عن التفاؤل.

العميد نجم عبد جابر مسؤول مكتب الإعلام والعلاقات في مديرية المرور العامة تحدث عن الإجراءات المرورية بهذا الخصوص فقال:

ليس لدينا أية إجراءات أو مقترحات في ما يخص ترحيل سيارات الأجرة القديمة في الوقت الحاضر، خاصة أن المسؤولين منشغلون بقضايا أخرى تتعلق بالوضع الأمني وعملية نقل السلطة.

المقدم مصطفى ضابط من مكتب العلاقات تحدث طويلاً عن الاختناقات المرورية وتأثيرها السلبي على الحياة الاقتصادية والاجتماعية مؤكداً بأن الأحزاب والمنظمات أخذت بقطع الطرق غير آبهة بالحياة الاقتصادية للمواطنين وأشار إلى إنه يخشى طرح موضوع السيارات القديمة، خاصة الأجرة خوفاً من عدم تعويض أصحابها من قبل الدولة، وبالتالي سوف يتم ظلمهم وغمط حقوقهم.

من جانب آخر أعرب المهندس عبد الكريم نوري فجر مدير عام الشركة العامة لتجارة السيارات والمكائن عن إمكانية الشركة بتجهيز المواطنين العراقيين بسيارات الأجرة الكبيرة والسيارات الاقتصادية التي تعمل في المشاريع فيما إذا كلفت الحكومة الجديدة الشركة بذلك مؤكداً بأن الدعم موجود وبنسبة 40% وإن للشركة إمكانية للاتفاقات مع شركات عربية وأجنبية لاستيراد أنواع السيارات كافة لخدمة المواطنين والحركة الاقتصادية للبلد.

وبين إنه تمت مفاتحة المصارف لتقديم تسهيلات وقروض للمواطنين لتسهيل شراء السيارات الانتاجية وسيارات الأجرة.

وأضاف: سنقوم بتنفيذ العقود المبرمة خلال عهد النظام السابق واستلمنا منها 22 ألف سيارة ما بين بروتون وفولكا وشوفر وبيجو والمواطن مخير ما بين أن يشتري السيارة بحدود 6 ملايين إلى 11 مليون دينار. مع توفر سيارات اللوري والباص في الشركة.

فيما أشار ضياء الخيون مدير عام مصرف الرافدين إلى عدم وجود أية مفاتحات بخصوص قروض للسيارات أو الاستيراد في حين أعرب المواطنون العاملون في هذا المجال عن أملهم بتطوير عملهم من خلال تسقيط سيارات التاتا القديمة والبرازيلي وتعويضها بسيارات أجرة حديثة تخدم المواطن وحركة السير والتطورات الاقتصادية والاجتماعية.

السعودية تؤيد استقرار الاسعار في الاسواق النفطية

الرياض- اكد وزير البترول والثروة المعدنية السعودي علي بن ابراهيم النعيمي ان بلاده، وهي اكبر منتج للنفط في منظمة الدول المصدرة للنفط (اوبك)، تعمل من اجل الحفاظ على استقرار سوق النفط.

ونقلت وكالة الانباء السعودية عن الوزير قوله اثناء اجتماع في الرياض مع رئيس وكالة الطاقة الدولية كلود مانديل ان "المملكة تؤكد دائما على ضرورة استقرار السوق بما يخدم مصالح المستهلكين والمنتجين على حد سواء".

واضافت الوكالة انه تم خلال الاجتماع بحث اوضاع السوق النفطية الدولية والتعاون المشترك.

وفي 10 شباط، قررت اوبك في اجتماعها الوزاري في الجزائر الابقاء على حصصها الحالية للانتاج البالغة 24.5 مليون برميل في اليوم قبل خفض انتاجها في نيسان الى 23.5 مليون برميل في اليوم.

ومن المقرر ان يجتمع وزراء اوبك مجددا في 31 اذار الحالي في فيينا والحث دول عدة مهمة في المنظمة الى ان الاجتماع سيثبت قرارات اجتماع الجزائر.

في ضوء قانون الشركات الجديد
لماذا لا تكون نسب الاستثمارات الوطنية (51) بالمائة؟

حسام الساموك

اقرت بنود اتفاقيات جنيف لدى تعرضها لشؤون الاحتلال، وحقوق البلدان الواقعة تحت الاحتلال، ان لا يحق للدول التي تحتل اراضي الغير ان تسعى لتشريعات، او اية اجراءات تغير البنى الاساسية في اي من الميادين السياسية او الاجتماعية او الاقتصادية، واذا ما جابهتنا الاجراءات القسرية للادارة (الاميركية) المدنية في العراق وخاصة ما يتعلق منها بالميدان الاقتصادي، نجد خرقاً فاضحاً لإتفاقيات جنيف، اقدمت عليه ادارة الاحتلال لدى تشريعها قانون الشركات الجديد على حساب القانون القديم الذي كان يوفر حماية واضحة المعالم للمستثمر الوطني بحظر اية محاولة للاستثمارات الاجنبية في مشروعات القطاع الخاص.

لقد نصت المادة (12) من قانون الشركات رقم (21) لسنة 1997 وفي البند اولاً على ان (للعراقي حق اكتساب العضوية في الشركات التي نص عليها القانون، مؤسساً او مساهماً او شريكاً)، في الوقت الذي نص في البند الثالث من المادة نفسها على ان (لا يجوز للاشخاص المعنوية عامة كانت او خاصة، ان تكتسب العضوية في شركة عراقية ما لم تكن هي الاخرى متمتعة بالجنسية العراقية).

وحين شرع القانون الجديد للشركات من قبل الادارة المدنية الغى تماما اية عقبات تعرقل الاستثمار الاجنبي، واباح للاستثمارات الاجنبية ان تمتلك المشاريع والشركات العراقية في شتى الاختصاصات وبأية نسبة كانت، بل ان وزير المالية العراقي اعلن من على قناة شبكة الاعلام العراقي التلفزيونية ان للمستثمر الاجنبي ان يتملك اي مشروع داخل العراق بما فيها الشركات المساهمة الوطنية بنسبة (100٪) استناداً الى قانون الشركات الجديد.

ان هذه القفزة الكبيرة بإتجاه الاباحة للاستثمارات الاجنبية ان تمتلك ما تشاء، في الوقت الذي تناقض القرارات والاعراف الدولية حين شرعت من قبل (قوة محتلة) مما ينطوي عليه من خرق فاضح وتجاوز كبير للقانون الدولي كما اسلفنا، فإن تشريعها بهذه الطريقة المعبأة بالشكوك والمحاباة المعلنة للمصالح الاجنبية يحملنا ان نطرح خيار أيمكن ان يكون بديلاً معقولاً واقل ضرراً للاستثمارات الوطنية، وانفتاحاً لا جدال فيه على التعامل للتكافؤ مع الرساميل الوافدة.

ان بلداناً عديدة في المنطقة والعالم سبقتنا للتعامل مع هذا النهج من (التلاقح الاقتصادي) حين اتاحت للمستثمرين الاجانب ان يشاركوا في نسب من رساميل الشركات متعددة الاختصاصات. وكانت الفوائد تشمل طرفي المعادلة مع احتفاظ المستثمرين المحليين بنسبة (51٪) من اسهم تلك الشركات مقابل (49٪) للاستثمارات الاجنبية. ومثل هذه النسبة تتيح للاطراف الوطنية الاحتفاظ بالسمات الاساسية لتوجهات مشروعاتهم او الملامح التي تؤكد عائديتها وسماتها المحلية، بينما لا تتردد الاستثمارات الاجنبية في خرق تعهداتها وتشويه الملامح والسمات المحلية اذا ما اقتضت المصلحة الاقتصادية ذلك، بل ربما التضحية بمصالح شركائها من المستثمرين المحليين والحاق الضرر بثرواتهم الوطنية ومصالحهم الاقتصادية على السواء.

ان رفض الهيمنة الاقتصادية الاجنبية، مطلب مشروع يجدر بالهيئات الوطنية عموماً ان تعززه بإراداتها المخلصة ودورها الفعال في تعزيز ثبات اقتصادنا الوطني، والمطالبة المشروعة في حمل الادارة المدنية اذا ما كانت مؤمنة بأدنى حد من المسؤولية الاخلاقية، لكي تعيد النظر في قانون الشركات الجديد والاعتماد على مبدأ المشاركة المتكافئة بأن تتيح للمستثمر الاجنبي نسبة (49٪) مقابل نسبة (51٪) بالمائة كما هو معمول فيه في اقطار عديدة مثل مصر واقطار الخليج العربي عموماً، بل ان بلدان مجلس التعاون الخليجي اعتمدت نهجاً وحدوياً تاح لمواطني المجلس الاستثمار بنسبة (100٪) في حين لا يحق للمستثمرين من خارج المجلس الا بإستثمار نسبة (49٪) ليظل المواطن مالكاً زمام المبادرة في اية تطورات طارئة قد تجابه الاقتصاد في المنطقة والعالم على السواء.

وعندما نجند قوانا المادية والمعنوية للضغط بإتجاه هذه المطالبة المشروعة، والتي تشكل الحد الادنى من حقوقنا في هذا الميدان البالغ الاهمية، فإننا لا بد من ان نتذكر من جديد الخرق الفاضح الذي اقدمت عليه الادارة المدنية بتشريع قانون الاتجاه مضمون النتائج حماية لإقتصادنا وصيانة لثروتنا واحقاقاً لمصالحنا الوطنية المشروعة.

شركة أدوبي
تسجل أرباحاً ومبيعات قياسية

ارتفعت أرباح شركة أدوبي للبرمجيات إلى مستويات قياسية خلال الأشهر الثلاثة التي انتهت في الخامس من آذار الجاري. وقاد موجة زيادة الطلب على منتجات الشركة برنامجها الجديد الذي يربط بين برامج مثل فوتوشوب وايلاستراتور. وزاد صافي دخل الشركة في هذا الربع من العام على الرقم الذي توقعه المحللون وبلغ أكثر من ضعف الدخل الذي سجلته الشركة منذ عام ليصل إلى 123 مليون دولار أو 50 سنتاً للسهم. وقفزت المبيعات أيضاً لتسجل 423.3 مليون دولار مما دفع أدوبي إلى زيادة أهداف إيراداتها المتوقعة خلال العام بأكمله. ويقول المحللون أن الشركة تستفيد من الزيادة في تحويل الوثائق والصور والفيديو والتسجيل الصوتي إلى الصيغة الرقمية في المنزل أو مكان العمل. ولكي تواجه التغيرات في السوق أصدرت شركة أدوبي مجموعة برامج "كريتيف سوت" التي تتيح للشركات شراء عدد من البرامج بدلاً من شراء كل برنامج بشكل منفصل. وشعرت الشركة بالمفاجأة بسبب الإقبال الكبير على برامجها وشكلت مجموعة برامج "كريتيف سوت" 15 في المئة من إيراداها خلال الربع الأول من العام.

ومن البرامج الأخرى التي تدعم موقف الشركة برنامج "أكروبات" الذي يتيح للمستخدمين عمل وكتابة وثائق بصيغة البيانات المنقولة "بي دي أف". ويسعى الكثير من الشركات الكبرى وخصوصاً تلك العاملة في قطاعي الأموال والقانون إلى تطوير عملياتها وتستعين بالوثائق الإلكترونية بدلاً من الأوراق العادية. ومن المتوقع أن تكون نتائج شركة ادوبي في الربع الأول أقوى من نتائجها في الربع الثاني ويتوقع المحللون تراجع مبيعاتها بسبب عطلة عيد الفصح.

لكن ذلك لن يعوق النمو كثيراً إذ من المتوقع أن ترتفع إيرادات العام بأكمله لتصل إلى ما يتراوح بين 1.475 مليار دولار و1.5 مليار دولار. وإذا تحقق ذلك سيكون معدل النمو السنوي 15 في المئة. وقفز سعر سهم ادوبي إلى 38.92 دولاراً في التداول بعد الظهر في بورصة نيويورك بعد أن أغلق في وقت سابق على 36.27 دولاراً في نادسداك.

التجارة الإلكترونية..
تستهوي سيدات الأعمال في السعودية

خلال فترة السنوات الماضية تسم الاعتماد على إمكانات الانترنت "بمراعاة" لم تقدر إمكاناته حق القدر.. ولكن تغير الوضع ليصبح الاعتماد على الانترنت أمراً أساسياً يعتمد على برامج الكومبيوتر وخدماته، حيث أظهرت نتائج دراسات قام بها بعض الشركات أن نسبة الإنفاق على برامج الكومبيوتر والإنترنت ستفوق معدلات الإنفاق على الأجهزة.. وإن لجوء الأفراد والمنشآت للاستفادة من تقنية المعلومات الحديثة لتوجيه استراتيجيتها وأهدافها يبرز دور التقنية المعلوماتية، ويزيد بل ويضاعف من الطلب على خدمات الشبكة وتطبيقاتها لتوجه عبر تقنية المعلومات استثماراتها في الطريق السليم..

وقد شجع هذا التطور والدور المتنامي للانترنت على فتح أسواق عمل جديدة للمرأة تستقري عبرها الاحتياجات المستقبلية، وتؤمن عبرها خدمات عالية وتلبي حاجة العملاء بمستوى لا تحقق مكسباً مادياً تدعم به اقتصادها الفردي بل واقتصاد بلادها وتنميته..

في إحدى الشركات الخاصة

وتقول بنان أحمد أبو طير (مديرة تطوير الأعمال بشركة آرت نوفو) حول خوض المرأة السعودية نشاط الإنترنت بمجالاته المختلفة وعلى وجه الخصوص تصميم المواقع: إن المرأة دخلت الإنترنت سواء بالتجارة الإلكترونية أو تصميم المواقع أو عبر أوجه المعاملات الصغيرة أو الكبيرة كعميلة أو سيدة أعمال واستطاعت أن تحقق نجاحاً واضحاً وتتواجد بثقل ملموس. وإنه يمكن القول إن المرأة بدأت في ممارسة هذه الأعمال بدون تردد ربما قبل الرجل وكانت سباقة لإرشاده.

وتضيف: إن السبب وراء ارتياد المرأة لآفاق الإنترنت وتصميم المواقع ونجاحها فيه ينبع من كونه يمكن تطبيقه بالبيت، ويحتاج لحس وذوق الأنثى، كما يحتاج طول البال، والمرأة الرجل.

وتذكر بنان أحمد أن روح المنافسة والتحمس التي هي روح العمل بالإنترنت، زادمنها ارتفاع معدل تعليم المرأة وميلها نحو التدريب الذاتي والعمل وارتفاع معدل الثقافة عن ذي قبل، إضافة إلى كونها بعيدة عن مجال الاختلاط بين الجنسين.

الكلفة والخسارة

والفرق الأساس بين ما تقدمه خدمة الإنترنت "تصميم المواقع" وباقي أشكال العمل الأخرى هو أن الأول مجال مفتوح عالي المنافسة، مجال البقاء فيه للكفاءة الأصلح، بينما يتطلب العمل فيه تكلفة تحتاج للعمل المستمر وإلا فسيواجه بالخسارة.

العمل بالمنزل

ولتقليل التكلفة والخسارة يوفر عمل مصممة المواقع التكلفة باتجاهها نحو العمل من المنزل in house حيث لا مصمم ولا محلل أو مطور برامج، وبالتالي يمكن للمرأة عبره ومن البيت اقتصادياتها، ويوفر لها التواجد المستمر بالبيت لأداء أدوارها الأخرى..

التجارة الإلكترونية

وتوضح بنان أن عمل السيدات في الإنترنت ليس قاصراً على مجال معين، بل تعداه إلى آفاق أبعد، فالمرأة لا تواجهها معوقات في العملية التي تستوعب وتدير بها كل عمل، لذلك نجدها تتهيأ مثل ما تتهيأ البنية التحتية السعودية للتجارة الإلكترونية من حيث ضمان حقوق العملاء وتأمين النواحي البنكية والأمنية في مسائل الشراء والبيع عبر الإنترنت.

وتضيف.. مؤكدة أن المرأة السعودية دخلت وبشكل ملفت مجال التجارة بالسعودية، فحوالي 60% من الملاكات التي تدير سوق التصميم نساء يتحملن أعباء الإدارة ويقمن بالإشراف المباشر وغير المباشر.

حساب الوقت والربح

أرباح المهنة وتكلفتها وما يحتاج إليه للتصميم من وقت، تقول بنان أبو طير يدخل عائداً جيداً، ولا شك في أنه أيضاً يكلف زمناً ويستهلك وقتاً للتصميم.. ولذلك ولأن الكلفة في هذا العمل تقاس بعدد الساعات المطلوبة لإنجاز العمل تتفاوت الأسعار للتنفيذ، ولا يمكن تحديد تكلفة معينة، فهذا العمل يعتمد على اليد والمهارة، فتنفيذ صفحة على الإنترنت تحتوي على Staticweb site تحتاج وقتاً أقل من dynamicweb ولهذا تتراوح تكلفة الصفحة العادية الواحدة من 300 ريال إلى 500 ريال، ولا شك أن في ذلك عائداً ضخماً يعود على المصممة وعلى مؤسستها التي بلا شك تدعم الاقتصاد المحلي بوجه ما عبر أرباحها وأنشطتها.

وتختتم بنان أحمد أبو طير حديثها مؤكدة على الآثار الإيجابية للإنترنت وعلى ما وصلت إليه المرأة من إجادة لمهاراته في مجالاته المختلفة مشيرة لدوره الفاعل في تقديمه التسهيلات التي توفر الجهد والوقت لإتمام المهمات.